ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

أثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري

The impact of accounting disclosure on the quality of accounting information according to the Algerian financial accounting system

ط.د. جنينة جمال[1*] د. محصول نعمان[2]

[1] جامعة محمد الصديق بن يحي (جيجل)، djamel.djenina@univ-jijel.dz

[2] جامعة محمد الصديق بن يحي (جيجل)، mehasouel.naamane@univ-jijel.dz

مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة

تاريخ الإستلام: 27 / 01 / 2023 **تاريخ القبول**: 30 / 03 / 2023 **تاريخ النشر**: 30 / 04 / 2023

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وفق *SCF* الجزائري. تمّت معالجة الموضوع وفق منهج التحليل الوصفي، بعرض الإطار النظري حول الإفصاح المحاسبي وطرح أساسيات حول جودة المعلومات في القوائم المالية، قبل توضيح تأثير الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وفق *SCF* الجزائري، وأخيرا عرض الدراسة التطبيقية.

من أهم نتائج الدراسة أن الإفصاح المحاسبي وفق *SCF* يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية حيث كلما كان زاد تطبيق الإفصاح المحاسبي تكون التقارير والقوائم المالية ذات جودة عالية تسمح بتوفير صورة صادقة تتسم بالشفافية والموثوقية عن وضعية المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، جودة المعلومات المالية، الإفصاح المحاسبي.

Abstract

This study aims to highlight the impact of accounting disclosure on the quality of accounting information according to the Algerian financial accounting system. The subject was dealt with according to the descriptive analysis method, by presenting the theoretical framework on accounting disclosure and putting forward the basics about the quality of information in the financial statements, before clarifying the impact of accounting disclosure on the quality of accounting information according to the Algerian financial accounting system, and finally presenting the applied study. One of the most important results of the study is that accounting disclosure according to the financial accounting system affects the quality of accounting information.

Keywords: financial accounting system, quality of financial information, accounting disclosure

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

اعتمدت الجزائر نظام ا محاسبيا ماليا في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها للتوجه نحو اقتصاد السوق، وتسعى من تبنيها لهذا النظام إلى تطوير السوق المالي وتدعيم كفاءته، وإنتاج قوائم مالية صادقة وذات جودة عالية من قبل المؤسسات الجزائرية تساهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب، وتلبي احتياجاتهم من المعلومات وترشد قراراتهم الاستثمارية والائتمانية، حيث أجمع المختصون في المحاسبة بضرورة وجود إفصاح عن المعلومات والبيانات المحاسبية، ويتطلب الإفصاح المحاسبي تصميم وإعداد التقارير المالية بحيث تصور الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالمؤسسة خلال فترة النشاط، وأن تحتوي هذه التقارير المالية على بيانات معلومات كافية تجعلها مفيدة ونافعة وغير مضللة لمستخدمي القوائم المالية، وبالتالي فإن الإفصاح المحاسبي يساهم في تحقيق فعالية استغلال وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على المستوى القومي للإقتصاد الوطني, ومن المعروف أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية من بيانات ومعلومات محاسبية.

وعلى هذا الأساس، فإن المعلومات المالية في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أصبحت موضع تساؤل حول مدى جودتها ومدى تلبيتها لاحتياجات مختلف أطراف المصلحة، لذلك سعى العديد من الباحثين للتعرف على مدى توفر الخصائص النوعية لجودة المعلومة في القوائم المالية.

بناء على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

ما مدى تأثير الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي؟

لمعالجة الإشكالية الرئيسية وضعت الفرضية الأساسية التالية:

يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

وتنقسم الفرضية الأساسية الى الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى :يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين.
- الفرضية الفرعية الثانية :يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين.
- الفرضية الفرعية الثالثة :يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين.
- الفرضية الفرعية الرابعة :يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين.

2.1.**أهداف البحث:** يهدف البحث الى:

- إعداد إطار نظري خاص بمتغيرات هذا البحث من أجل تكوين قاعدة معرفية تمكننا من بناء نموذج تطبيقي سليم من حيث مفاهيمه.
- التعرف على وجهة نظر الأساتذة الأكاديميين المحاسبين في الجامعات الجزائرية محل الدراسة حول أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية.

- إبراز أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية.

3.1.**منهجية الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي، من خلال الإطلاع على الكتب والمراجع ومختلف الأبحاث العلمية. لاستغلال المعلومة واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات التي تبرز تأثير الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري.

2. أساسيات حول الإفصاح المحاسبي

1.2.تعريف الإفصاح المحاسبي: يعني الإفصاح المحاسبي بشكل عام تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين بأن واحد، اي هناك افصاحا داخليا وافصاحا خارجيا. (رضوان حلوة حنان، 2009، ص298)

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه إعلام مالي موجه تطلع به إدارة المنشأة بغرض توفير معلومات تؤثر في موقف متخذ القرار تجاه قرار معين يتعلق بالمنشأة كما يعني أن يتم عرض هذه المعلومات بصورة سهلة ومفهومة في القوائم المالية والتقارير والإيضاحات والقوائم الملحقة دون لبس أو تضليل بما يساعد مستخدمي هذه القوائم الوقوف على حقيقة المركز المالي ونتائج أعمال المنشآت. (محمد المعتز، 2015، ص130)

يعرف الإفصاح على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضلة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية والتي لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة. (غدار أحمد سفير محمد، 2009، ص84)

ومن خلال التعاريف السابقة يعرف الباحث الإفصاح المحاسبي على أنه عملية عرض وتقديم البيانات والمعلومات الضرورية الصحيحة سواء كانت كمية أو وصفية عن مختلف الوحدات الاقتصادية إلى كافة المستخدمين التي لها علاقة بها بصورة واضحة وصادقة من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات الصائبة.

2.2.أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى ما يلي:وصف البنود المعترف بها وتوفير قياسات ملائمة لهذه البنود عدا تلك القياسات المندرجة في القوائم المالية كتحديد القيمة العادلة المقدمة للأدوات المالية من خارج القائمة المالية.(بن رحمون وبوحفص، 2018، ص.ص 366-380)

- وصف البنود الغير المعترف بها وتوفير قياسات مناسبة لها، كوصف الضمانات المباشرة وغير المباشرة للديون المباشرة للآخرين.
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم مخاطر واحتمالات كل من البنود المعترف وغير المعترف بها، كتوضيح سياسة المؤسسة فيما يتعلق بالرهن.
- توفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالمقارنة ضمن السنة الواحدة وبين السنوات السابقة.

– الإفصاح المحاسبي يهدف إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية.

ويتمثل الهدف العام من الإفصاح المحاسبي في عرض وتقديم بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل الوضع المالي لأداء المنشأة والتغيرات في الحالة المالية ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الخصائص النوعية في المعلومات وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.

3.2.أهمية الإفصاح المحاسبي

يعمل الإفصاح على توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات المناسبة حيث يحقق الإفصاح الأهمية التالية:

– تساعد معلومات القوائم المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الوحدة الاقتصادية التي تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.
– تساعد معلومات القوائم المالية وتقاريرها على إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للوحدة الاقتصادية.
– الاعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للوحدة الاقتصادية.
– تقديم المعلومات ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل مصلحة الضرائب وخلافه.
– الإفصاح يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة إذ أن الإفصاح المحاسبي يوفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخاً استثماريا ملائماً يزيد من فرصة نمو السوق وازدهاره واستمراريته.

نستنتج مما سبق أن للإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة تكمن في توفير البيانات والمعلومات المحاسبية بصورة صادقة وملائمة وواضحة التي تظهر في القوائم المالية لمستخدميها والأطراف ذات العلاقة معه من أجل القدرة على المقارنة والتنبؤ لاتخاذ القرارات الصحيحة.

3. أساسيات حول جودة المعلومات في القوائم المالية.

1.3.تعريف جودة المعلومات المحاسبية: يقصد بجودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة. (ياسمينة وعبد الكريم، 2018، ص314)

كما تعد جودة المعلومات المحاسبية معيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم، أي أن المعلومة الجيدة هي المعلومات الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات. (ناصر محمد علي المجهلي 2009 /2008 ص23).

2.3.الخصائص النوعية للبيانات المالية: الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين، إن الخصائص النوعية الأساسية الأربع هي: القابلية للفهم، الملاءمة، والموثوقية والقابلية للمقارنة. (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2010، ص1718).ويمكن توضيح هذه الخصائص فيما يلي: (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،2010، ص1727).

- **القابلية للفهم:** يفترض أن لدى المستخدمين مستوا معقولا من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.
- **الملاءمة:** لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملاءمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية.

تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبماديتها، حيث تعتبر المعلومات ذات مادية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على البيانات المالية.

- **الموثوقية:** لتكون المعلومات مفيدة فإنهايجب أن تكون موثوقة،وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيّز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.

ويرتبط تحقيق الموثوقية بالعناصر التالية:

أ-التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول.

ب-الجوهر فوق الشكل: لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا العمليات المالية والأحداث التي من المفترض أنها تمثلها، فمـن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لتشكيلها القانوني فحسب.

ج-الحياد: حتى تكون البيانات المالية موثوقة يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها البيانات محايدة أي خالية من التحيّز، ولا تعتبر البيانات المالية محايدة إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفا.

د-الحذر: يقصد بالحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل الالتزامات والمصروفات، إن ممارسة الحذر لا يسمح مثلا بإيجاد احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها.

هـ-الاكتمال: لتكون موثوقة، فإن المعلومات في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مظللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها.

- **القابلية للمقارنة:** يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة القوائم المالية للمشروع على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة لإجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا

فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المشروع وعلى مرور الزمن لذلك المشروع وبطريقة ثابتة في المشاريع.

3.3.معايير جودة المعلومات المحاسبية:

لجودة المعلومات المحاسبية معايير يمكن تحديدها على النحو التالي:(صبايحي، 2001، ص74.)

أ. **معايير قانونية :**تسعى المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة، بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

ب. **معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، وبتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفعالية، وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

ومما سبق تبين أن المعايير الرقابية تلعب دورا مهما في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المؤسسة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

ج. **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.
ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب التوجه الاستراتيجي بما يتطلبه من شفافية وافصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المؤسسة.

د. **معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية، ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة، ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات.
وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية، وسن القوانين التي تنظم عملالمؤسسات

وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المستنبط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المؤسسة.

4. أثر الإفصاح المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية

1.4. الافصاح المحاسبي حسب متطلبات النظام المحاسبي المالي: يهدف النظام محاسبي المالي لضمان الافصاح عن معلومات مالية ذات جودة عالية، تعرض في شكل قوائم مالية صادقة وشفافة تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة وتلبي احتياجات جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات ، لأن اي غش وتضليل في عرض المعلومات من شأنه ان يفقدها أهميتها، و تأثيرها على قرارات مختلف مستخدميها، لذلك نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة اعداد وعرض القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح المناسب بتوفير معلومات على درجة كبيرة من الجودة التي تخدم مصلحة كافة مستخدمها لذا تعتبر سياسات الافصاح من بين أهم مواضيع الإصلاح المحاسبي في الجزائر ذلك بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي يعتبر أكبر خطوة نحو مسار التوافق المحاسبي الدولي.

ولقد منح النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي من خلال إعطاء الأولية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية وهذا بغية اكتساب القوائم المالية المعدة وفقا للمرجع الدولي، بهدف تحسين نوعية المعلومات المالية، وهناك عده شروط لابد توفرها ووجودها في القوائم المالية لتحقيق الافصاح وهي: (بن فرج،2015، ص54)

- يجب أن يكون الإفصاح على المعلومات المالية موجهة لكافة الجهات والتخصصات دون تمييز فئة عن أخرى.
- أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها، مع مراعاة عامل الزمن، بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب دون تأخير، حتى لا تفقد هذه القوائم فائدتها.
- مراجعة عنصر التكلفة والفائدة حيث يجب أن تفوق الفائدة المتوقعة من وراء عملية الإفصاح التكلفة بكثير.
- يهدف الإفصاح الى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعديها، حيث أن الافصاح الكامل يساعد على اتخاذ القرار.
- يجب ان يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدم المعلومات وذلك لمساعدته للوصول الى القرار الأمثل.

2.4.وسائل الإفصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي

تتمثل وسائل الإفصاح في:

أ. **القوائم المالية:** لقد أجبر النظام المحاسبي المالي كل مؤسسة إعداد القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية، والمتمثلة في الميزانية؛ جدول حسابات النتائج؛ جدول تدفقات الخزينة؛ جدول تغيرات الأموال الخاصة؛

جداول ملحقة وإيضاحات. تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات وصورة صادقة حولالوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها ونجاعتها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية، وتكون مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين وتسمح لهم باتخاذ قراراتهم الاقتصادية. كما أوجب النظام المحاسبي المالي عرض القوائم المالية الوطنية بما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية "، والمعيار المحاسبي الدولي السابع" قائمة التدفقات النقدية.(قرادي،2019، ص77.)

ب. **الملاحق:** تعتبر الملاحق جزء من القوائم المالية، ويكمن دورها في إعطاء تفسيرات مكملة لفهم المعلومات الموجودة في القوائم المالية. وتتضمن الملاحق أربعة عناصر أساسية وكل واحدة منها تتضمن مجموعة من العناصر، كما يشترط في إدراج أي توضيح توفر عنصر الطابع الملائم للإعلام والأهمية النسبية.(قرادي،2019، ص77.)

3.4. أثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية:

إن التزام المؤسسات بالشفافية والافصاح يعتبر من أهم الموضوعات المطروحة للنقاش خاصة مع انتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات، لكون أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قراراتها، على ما ينشر من معلومات في تقارير المؤسسات، اذ تعتبر التقارير المالية الوسيلة الاساسية للإبلاغ عن المعلومات المالية، ومن بين المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، هو تطوير طريقة إعداد وعرض القوائم المالية بشكل الذي يسمح بتوفير معلومات موثوقة وملائمة وقابلة للمقارنة، كما يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل عن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات، فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية التي تؤدي الى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية وصادقة وكافية، وعلى العكس من ذلك فإن اخفاء المعلومات يؤدي الى الغموض وعدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات، ذلك ان الاصلاح التي تبناه النظام المحاسبي المالي يوفر إطارا حاميا لظهور هذه تصرفات ويحد من محاولات التظليل هذه، و هو يحسن درجة الوضوح و الشفافية ويوفر المصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية وبالتالي اصدار نظام محاسبي مالي يعالج فيه عمليات التوصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المالية لذلك فقد ركز على زيادة مستوى الافصاح وبأشكال مختلفة سواء بطرح قوائم المالية اضافية أوضمن قوائم المالية من ناحية، وتوحيد أسس وقواعد العرض والافصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتقاء مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها. (بن يدير وآخرون، 2016، ص 230).

5. الدراسة التطبيقية

1.5. تصميم نموذج الاستمارة: تم استخدام طريقة الاستمارة الى تقييم أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة).

بعد إعداد الاستمارة تم توزيعها على أساتذة الاختصاص في عدة جامعات على المستوى الوطني فقد تم الاعتماد على استمارة الاستبيان لاختبار جملة من الفرضيات المتعلقة بالموضوع، حيث تمت الاستعانةبالبريد

الإلكتروني نظرا لتواجدهم في ولايات مختلفة .وعليه تم توزيع 60 استمارة في المؤسسات محل الدراسة، استرجعت منها 55 استمارة صالحة للتحليل.

لقياس درجة الموافقة على عبارات الاستمارة تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي، والجدول الآتي يوضح مقياس درجة الموافقة كما يلي:

1	2	3	الدرجة
موافق	محايد	غير موافق	سلم القياس

الجدول رقم 01: مقياس ليكرت

2.5.صدق وثبات الاستمارة:

للتحقق من صدق وثبات الاستمارة ومدى ملاءمة محاورها وعباراتها لقياس متغيرات الدراسة تم الاعتماد على ما يلي :بعد تصميم الشكل الأولى للاستمارة تم عرضها على المشرف أولا وبعد موافقته تم عرضها على مجموعة من الأساتذةبكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تبسة بهدف التحكيم. وبعد الأخذ بعين الاعتبار رأي المشرف وآراء المحكمين واجراء التعديلات اللازمة سواء بحذف أو إضافة أو إعادة صياغة بعض العبارات تم تصميم النموذج النهائي للاستمارة وتوزيعها على الاساتذة المحاسبين في 03 جامعات، مساهمة 10 فرد، قصد التأكد من صلاحية الاستمارة للتطبيق من حيث الوضوح والمادة العلمية التي يمكن تجميعها، ومن ثم تم توزيعها على بقية العينة محل الدراسة، بعد تفريغ عبارات الاستمارة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS تم التحقق من الثبات الداخلي للاستمارة ككل باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ Alpha Cronbach الذي يقيس درجة الاتساق الداخلي بين عباراتها، يمكن توضيح نتائج معامل الثبات ألفا كرونباخ في الجدول الآتي:

جدول رقم 02: معامل الثبات ألفا كرونباخ

ألفا كرونباخ	عدد البنود
0.85	25

المصدر :إعداد الطالب بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

تبين النتائج أن معامل الثبات "ألفا كرونباخ" لعبارات الاستمارة بلغ ٪ 85 وهي تزيد عن النسبة المقبولة ٪60 مما يدل على وجود اتساق داخلي بين أسئلة الاستمارة وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجها ومصداقيتها وثباتها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة.

3.5.عرض وتحليل نتائج الاستمارة واختبار الفرضية:

تمت عملية تقييم آراء المستجوبين حول أثر الإفصاح المحاسبي وفق SCF على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية، وذلك بالإجابة على مجموعة من الأسئلة مقسمة في خمسة محاور أساسية على النحو التالي:

جدول رقم 03: نتائج إجابات المستجوبين حول المحاور الاستبيان.

المحاور	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
المحور الأول: تقييم الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي	74.4٪	0.902	3.69	عالية
المحور الثاني: أثر الإفصاح المحاسبي وفق SCF على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الملاءمة	75.6٪	0.962	3.74	عالية
المحور الثالث: أثر الإفصاح المحاسبي وفق SCF على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الموثوقية	78.7٪	0.804	3.81	عالية
المحور الرابع: أثر الإفصاح المحاسبي وفق SCF على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للفهم	75.6٪	3.84	0.952	عالية
المحور الخامس: أثر الإفصاح المحاسبي وفق SCF على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للمقارنة	78.5٪	0.816	3.925	عالية

المصدر :من إعداد الطالب بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

يتضح من نتائج الجدول رقم 03:

- أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول، يساوي 3.69 أي أن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ ٪74.4والتي تعكس درجة موافقة عالية. ومنه نستنتج أن المستجوبين يوافقون على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساعد على الإفصاح الشامل والكافي عن المعلومات مالية.
- أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني المتعلق بـ " أثر الإفصاح المحاسبي وفق SCF على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الملاءمة " يساوي 3.74 أن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ ٪ 75.6

والتي تعكس درجة موافقة عالية، ومنه نستنتج أن الإفصاح المحاسبي وفق SCF يؤثر على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الملاءمة.

- أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث المتعلق بـ " أثر الإفصاح المحاسبي وفق SCF على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الموثوقية " يقدر بـ 3.81 وأن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ 78.7٪ والتي تعكس درجة موافقة عالية. حيث نلاحظ أن المستجوبين يوافقون على أن الإفصاح المحاسبي وفق SCF يؤثر على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الموثوقية.
- أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع المتعلق بـ " أثر الإفصاح المحاسبي وفق SCF على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للفهم " يقدر بـ 3.84 وأن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ 75.6٪ والتي تعكس درجة موافقة عالية. ومنه هناك تأييد كبير من طرف المستجوبين على أن الإفصاح المحاسبي وفق SCF يؤثر على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للفهم.

نلاحظ أن هناك تأييد واسع من طرف المستجوبين على أن الإفصاح المحاسبي وفق SCF يؤثر على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع بـ 3.925 وأن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ 78.5٪والتي تعكس درجة موافقة عالية.

4.5. اختبار الفرضيات:

سيتم دراسة أثر المتغير المستقل e*Disclosur* = (X)على كل متغير تابع.(Y) وذلك باعتبار أن جودة القوائم المالية تضم أربعة خصائص فرعية:

Y1= *Relevance*, Y2= *Reliability*, Y3= *Understandability*, Y4= *Comparability*

على النحو التالي:

جدول رقم 04: يوضح الفرضيات العدمية والبديلة والنموذج الانحدار الخطي البسيط المعتمدة لاختبار الفرضيات.

الفرضية البديلة(H1)	الفرضية العدمية(H0)	الفرضيات ونموذج الانحدار الخطي البسيط
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين	الفرضية الفرعية الأولى :يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين. QUAL (relevance) = $\alpha 0 + \alpha 1$ DISCL+ ei
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين	الفرضية الفرعية الثانية :يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين QUAL (Reliability) = $\alpha 0 + \alpha 1$ DISCL+ ei

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظامالمحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظامالمحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين	الفرضية الفرعية الثالثة :يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين. QUAL (Understandability) = $\alpha 0 + \alpha 1$ DISCL+ ei
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين	الفرضية الفرعية الرابعة :يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين . QUAL (Comparability) = $\alpha 0 + \alpha 1$ DISCL+ ei

المصدر: من إعداد الباحث.

حيثQUAL ::المتغير التابع الذي يمثل الخصائص النوعية للمعلومات، $\alpha 0$:قيمة الثابت، $\alpha 1$قيمة ميل المتغير المستقل، DISCL :المتغير المستقل الذي يمثل الإفصاح المحاسبي، ei :الخطأ العشوائي للنموذج.

5.5.تحليل ونتائج الاختبار:

1.5.5-اختبار الفرضية الفرعية الأولى: بما أن الفرضية تدرس أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تحقيق خاصية الملاءمة، اعتمدنا على تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الفرضية الفرعية الأولى، وكذا تحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج. وكانت النتائج كالآتي:

أ-القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى :يوضح جدول " Model Summary"القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في دراسة الفرضية الفرعية الأولى، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم05:

جدول رقم 05: نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى جدول " Model Summary"

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.583[a]	.340	.305	.22063

a. Predictors: (Constant), Disclosure.Index

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

يوضح جدول Model Summary" "قيم معاملات الارتباط الثلاثة، حيث بلغت قيمة (0.583) R ومعامل التحديدR2 بلغ 0.340 بينما معامل التحديد المصحح R2بلغ 0.305 مما يعني أنه توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين بمعامل يقدر بـ 0.583 وعليه فالارتباط بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي الماليوخاصية الملاءمة متوسط؛

النموذج يفسر ٪ 34 من الاختلافات في قيم المتغير التابع، في حين أن ٪ 66 من الاختلافات ناتجةعن عوامل أخرى. وبعبارة أخرى فإن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ ٪ 34في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الملاءمة، و٪ 66 تعزى لمتغيرات أخرى يمكنتحديد أهمها فيما يلي:

يختلفالإفصاح المحاسبي وطبيعة المعلومات المقدمة حسب النظام الاقتصادي السائد، ففي ظلالنظام الاقتصادي الرأسمالي يتوفر مناخ مناسب لتطور المحاسبة مقارنة بالأنظمة الاقتصاديةالأخرى، لأنه يتوفر على أسواق مالية نشطة تلعب دورا رئيسيا في التأثير على القوائم الماليةوالإفصاح المحاسبي لتعكس احتياجات المستثمرين بالدرجة الأولى، فمتخذي القرارات يحتاجون إلىإفصاح محاسبي مناسب لتقليل درجة عدم التأكد المحيطة. ويعتبر السوق المالي الجزائري غير نشط مقارنة بالدول الرأسمالية الأخرى، الأمر الذي أثر على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وفق النظامالمحاسبي المالي وتحقيق خاصية الملاءمة.

ب-تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار الفرضية الفرعية الأولى: لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمدنا على جدولCoefficients" "والذي نوضحه في الجدول الآتي :

جدول رقم06: نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.205	1.580		-.762	.455
	Disclosure.Index	6.843	2.187	.583	3.130	.006

a. Dependent Variable: relevance

المصدر :نتائج تحليل نظامSPSS

يتضمن جدول المعاملات Coefficients" "على تقديرات لمعالم النموذج، حيث كانت قيمة $\alpha 0$=- 1.205وقيمة$\alpha 1$=6.843وبناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو QUAL *(relevance)* = -1.205 + 6.843 DISCL + ei

يتضح من المعادلة السابقة، أن قيمة الميل كانت موجبة $\alpha 1$ = 6.843مما يعني وجود أثر ايجابي بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وتحقيق خاصية الملاءمة؛ ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما تم التحسين في مؤشر الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي بدرجة واحدة، كلما أدى ذلك إلى تحسن في خاصية الملاءمة بما يعادل 6,843درجة، ومن جهة أخرى، نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة sig.= 0.006 الخاصة باختبار ستودنت أقل من مستوى المعنوية α=0.05وبناء على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه " :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين".

نخلص من تحليل نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط، إلى أن الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه" :يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين "محققة، من خلال قدرة النظام المحاسبي المالي على تحقيق الإجراءات المتعلقة بخاصية الملاءمة.

2.5.5-اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

بما أن الفرضية تدرس أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تحقيق خاصية الموثوقية، اعتمدنا على تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الفرضية الفرعية الثانية وكذا تحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج وكانت النتائج كالآتي:

أ-القوة التفسيرية لنموذج الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية

يوضح جدول Model Summary القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في دراسة الفرضية، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم07: نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.797[a]	.636	.617	.16125

a. Predictors: (Constant), Disclosure.Index

المصدر :نتائج تحليل نظام SPSS

يوضح جدول Model Summary قيم معاملات الارتباط الثلاثة، حيث بلغت قيمة R = 0.797 ومعامل التحديدR2 بلغ 0.636بينما معامل التحديد المصحح R-2 بلغ 0.617مما يعني أنه: توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين بمعامل يقدر بـ 0.797وعليه فالارتباط بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وخاصية الموثوقية قوي، النموذج يفسر ٪ 63.6من الاختلافات في قيم المتغير التابع، في حين أن ٪ 36.4من الاختلافات ناتجة عن عوامل أخرى. وبعبارة أخرى فإن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ ٪63.6في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الموثوقية، و ٪ 36.4تعزى لمتغيرات أخرى لعل أهمها التضخم، فموثوقية القوائم المالية تتمثل أساسا في صدق عرض الحقائق الاقتصادية، وهو ما لا يتوفر في فترات التضخم نتيجة تسجيل هذه المعلومات بالتكلفة التاريخية والتي بمرور الزمن لا تعبر عن القدرة الحقيقية أو الأسعار الجارية لعناصر القوائم المالية أي أنها لا تعكس الواقع الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر حالة عدم التأكد المحيطة بتقدير أصول وخصوم المؤسسة وعدم القدرة على تحديد احتمالات للحالات الممكنة للبدائل المتاحة من الأسباب التي حالت دون تدعيم القوة التفسيرية لنموذج الدراسة.

ب-تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار الفرضية الفرعية الثانية :لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمدنا على جدولCoefficients""والذينوضحه فيما يلي:

جدول رقم08: نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-3.033	1.155		-2.626	.017
	Disclosure.Index	9.203	1.598	.797	5.759	.000

a. Dependent Variable: reliability

المصدر :نتائج تحليل نظام**SPSS**

يتضمن جدول المعاملات "Coefficients" على تقديرات لمعالم النموذج، حيث كانت قيمة $\alpha 0$ = -3.033وقيمة$\alpha 1$ =9.203 وبناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو QUAL (*Reliability*) = -3.033 + 9.203 DISCL + ei:

يتضح من المعادلة السابقة، أن قيمة الميل كانت موجبة $\alpha 1$ = 9.203 مما يعني وجود أثر إيجابيبين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وتحقيق خاصية الموثوقية، ويمكن تفسير ذلك بأنهكلما تم التحسين في مؤشر الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي بدرجة واحدة، كلما أدى ذلك إلىتحسن في خاصية الموثوقية بما يعادل 9.203درجة، من جهة أخرى، نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة sig.= 0.000الخاصة باختبار ستودنت أقل منمستوى المعنوية α=0.05وبناء على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص علىأنه " :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديممعلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين.

نخلص من نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط، إلى أنه بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه" :يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي الماليفي تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين "محققة، من خلال قدرة النظام المحاسبيالمالي على تحقيق الإجراءات الخاصة بالموثوقية.

3.5.5-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

بما أن الفرضية تدرس أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تحقيق خاصيةالقابلية للفهم، اعتمدنا على تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الفرضية الفرعية الثالثة وكذا تحديدمعاملات الانحدار الخاصة بالنموذج. وتم التوصل إلى النتائج التالية:

أ-القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة :يوضح جدول "Model Summary" القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في دراسة الفرضيةالفرعية الثالثة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 09: نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.705[a]	.497	.470	.21450

a. Predictors: (Constant), Disclosure.Index

المصدر :نتائج تحليل نظامSPSS

يوضح جدول Model Summary" "قيم معاملات الارتباط الثلاثة، حيث بلغت قيمة R=0.705ومعامل التحديد R2بلغ 0.497بينما معامل التحديد المصحح R2بلغ0.470مما يعني أنه توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين بمعامل يقدر بـ 0.705وعليه فالارتباط بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي الماليوخاصية القابلية للفهم قوي ، النموذج يفسر ٪ 49.7من الاختلافات في قيم المتغير التابع، في حين أن ٪50.3من الاختلافاتناتجة عن عوامل أخرى. وبعبارة أخرى فإن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهمبـ ٪49.7في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للفهم و ٪50.3تعزىلمتغيرات أخرى كالمستوى التعليمي.

ب-تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار الفرضية الفرعية الثالثة :لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمدنا على جدول "،Coefficients"والذي نوضحه فيما يلي: جدول رقم 10: نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.774	1.536		-1.806	.087
	Disclosure.Index	9.204	2.126	.705	4.329	.000

a. Dependent Variable: Understandability

المصدر :نتائج تحليل نظامSPSS

يتضمن جدول المعاملات Coefficients" "على تقديرات لمعالم النموذج، حيث كانت قيمة $\alpha 0$ = - 2.774وقيمة $\alpha 1$=9.204وبناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو:

QUAL (*Understandability*) = -2.7744 + 9.204 DSCL + ei

يتضح من المعادلة السابقة، أن قيمة الميل كانت موجبة $\alpha 1$=9.204مما يعني وجود أثر ايجابي بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وتحقيق خاصية القابلية للفهم، ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما تم التحسين في مؤشر الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي بدرجة واحدة، كلما أدى ذلك إلى تحسن في خاصية القابلية للفهم بما يعادل 9.204درجة، من جهة أخرى نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمةsig.=0.000الخاصة باختبار ستودنت أقل من مستوى المعنوية α=0.05وبناء على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه " :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين"

نخلص من تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط، إلى أنه بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه" :يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين "محققة، من خلال قدرة النظام المحاسبي المالي على تحقيق الإجراءات الخاصة بالقابلية للفهم

4.5.5-اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: بما أن الفرضية تدرس أثر الإفصاح المحاسبي على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، اعتمدنا على تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الفرضية الفرعية الرابعة وكذا تحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج وكانت النتائج كالآتي:

أ-القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية :

يوضح جدول Model Summary" "القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في دراسة الفرضية الفرعية الرابعة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم11: نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة.

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية٪5

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.538[a]	.290	.252	.22338

a. Predictors: (Constant), Disclosure.Index

المصدر :نتائج تحليل نظام SPSS

يوضح جدول Model Summary" "قيم معاملات الارتباط الثلاثة، حيث بلغت قيمة R =0.538 ومعامل التحديد R2 بلغ 0.290 بينما بلغ معامل التحديد المصحح R2=0.252 مما يعني أنه توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين بمعامل يقدر بـ0.538 وعليه فالارتباط بين الإفصاح المحاسبي وخاصية القابلية للمقارنة متوسط، النموذج يفسر٪ 29 من الاختلافات في قيم المتغير التابع. بمعنى أن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ٪ 29 في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، و ٪71 تعزى لمتغيرات أخرى كعملية تبني واستيراد الأنظمة والممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى دون دراسة ومتابعة عملية لاقتصادها ومؤسساتها، فعلى كل دولة أن تتحمل مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتها وقدراتها لتحقيق التوافق المحاسبي الذي يلبي احتياجات بيئتها، ويتم القضاء على أي تعارض بينما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق. وبناء على ذلك، تبنت الجزائر نظام محاسبي مالي يتوافق ومعايير التقارير المالية الدولية إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى الذي يمكنها من مقارنة قوائمها المالية بالقوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية، لأنه لا يزال هناك العديد من الجوانب التي يجب على النظام المحاسبي المالي إضافتها وتحديدها بطريقة دقيقة كتحديد كيفية إعداد القوائم المالية المرحلية والمعلومات التي يجب أن تشملها وتفصح عنها هذه القوائم.

ب-تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار الفرضية الفرعية الرابعة :لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمدنا على جدول Coefficients""والذينوضحه في الجدول الآتي:

جدول رقم12: نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.533	1.600		-.333	.743
	Disclosure.Index	6.164	2.214	.538	2.784	.012

a. Dependent Variable: Comparability

المصدر: نتائج تحليل نظامSPSS

يتضمن جدول المعاملات Coefficients" "على تقديرات لمعالم النموذج، حيث كانت قيمة α0=-0.533 وقيمةα1=6.164 وبناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو

QUAL (*Comparability*) = -0.533 + 6.164 DISCL + ei

يتضح من المعادلة السابقة، أن قيمة الميل كانت موجبة α1=6.164 مما يعني وجود أثرايجابي بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وتحقيق خاصية القابلية للمقارنة، ويمكنتفسير ذلك بأنه كلما تم التحسين في مؤشر الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي بدرجة واحدة، كلماأدى ذلك إلى تحسن في خاصية القابلية للمقارنة بما يعادل 6.164درجة، من جهة أخرى، نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة sig.=0.012 الخاصة باختبار ستودنت أقل منمستوى المعنوية α=0.05 وبناء على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص علىأنه " :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديممعلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين."

نخلص من نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط، إلى أنه بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة المتعلقةبالفرضية الثانية التي تنص على أنه " :يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي فيتقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين "محققة من خلال قدرة النظام المحاسبيالمالي على تحقيق الإجراءات الخاصة بالقابلية للمقارنة.

الخاتمة:

على ضوء ما تم دراسته حول تأثير الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري، تأكد أن للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ،أثر كبير على جودة المعلومات المالية ومنه توفير التقارير والقوائم المالية ذات جودة عالية، ولعل من أهم نتائج الدراسة أن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يحقق الإفصاح الكامل عن البيانات المالية، وتطبيقه يضمن توفير معلومات مالية ذات خصائص نوعية عالية الجودة تسمح بتوفير صورة صادقة، شفافة وموثوقة عن وضعية المؤسسة، وتساعد المستخدمين والمتعاملين مع مؤسسات في اتخاذ القرارات السليمة، وبناءا على النتائج السابقة، يمكن طرح التوصيات التالية:

- تطوير وإصلاح نظام المحاسبة المالي الجزائري لمواكبة التطورات المحاسبية الدولية.
- إصدار قوانين من شأنها أن تهيئ بيئة مناسبة لتطبيق الإفصاح المحاسبي الكلي.
- تأهيل وتدريب العاملين في مجال المحاسبة.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

المراجع:

1. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر وتوزيع، ط 1، 2009، ص298.
2. محمد المعتز المجتبى إبراهيم، دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة علمية محكمة تصدر عنالأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، أماراباك، المجلد 6، العدد 16، 2015، ص130.
3. غدار أحمد سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 07، 2009، ص84.
4. سليم بن رحمون، وسميحة بوحفص. الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية وتبنيه من قبل المشرع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ص. ص 366-380.
5. عبد الباسط مداح، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص 75-76.
6. ربا ماجد بصول، أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية (دراسة تحليلية)، القاهرة، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2018.
7. عمامرة ياسمينة، زرفاوي عبد الكريم، أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع، سبتمبر2018.
8. ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات-دراسة حالة مؤسسة اقتصادية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009/2008، ص23.
9. مؤيد الفضل، عبد النصر نور، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص306.
10. صبايحي نوال، "الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS) (وأثره على جودة المعلومة "، رسالة مقدمة ضمن متطلباتنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ،2001ص.74.
11. فارس بن يدير وهاشم شلغام وطيب مداني، واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر "دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 2، الجزائر، 2016، ص 230.
12. زوينة بن فرج، متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية "دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، الجزائر، 2015، ص54.

13. عبد القادر قرادي، الإفصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي وبورصة الجزائر، مجلة دراسات المجلد16. :العدد01، جانفي 2019، ص ص: 73-87.